

## وزير المالية يكشف عن موعد صرف باقي مستحقات الموظفين في الضفة وغزة



03 ديسمبر 2020 - 21:26

ليوم الخميس، عن موعد صرف باقي مستحقات الموظفين في الضفة وغزة.

وأكد بشارة خلال لقاء مع صحفيين، على أن باقي مستحقات الموظفين، عن الفترة من أيار - تشرين الأول، لن تتأخر عن نهاية الشهر الحالي، مضيفاً "ربما بعد اسبوع أو أسبوعين، لكن لن تتأخر بأي حال عن نهاية هذا الشهر".

وأوضح أن الحكومة بانتظار تحويلة إضافية من إسرائيل، نتيجة تحاسب عن فترات سابقة، وعلى الأرجح ان تدخل في حسابنا الأسبوع المقبل ربما الأحد، مشدداً على أن دفع كامل متأخرات الموظفين خلال هذا الشهر، وفاء بتعهد الحكومة على لسان رئيس الوزراء محمد اشتية.

وتابع "لإفساح المجال أمام الوفاء بجزء من التزاماتنا الأخرى، كان أمامنا عدة سيناريوهات، الأول أن ندفع كامل المتأخرات من دون راتب شهر تشرين الثاني، أو تجزئة المتأخرات على عدة أشهر كما فعلنا عند انتهاء أزمة 2019، وفضلنا العودة لانتظام الراتب كاملاً مع صرف نصف المتأخرات، طالما أن المتبقي منها لن يتأخر.. نحن نتحدث عن فترة من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع فقط".

وأشار إلى أنه سيتم توزيع الجزء الأكبر من مبلغ المقاصة الذي تم تحويله اليوم على النحو التالي: 850 مليون شيقل راتب شهر تشرين الثاني، و1.2 مليار شيقل نصف متأخرات الموظفين عن الفترة من أيار - تشرين الأول، و600 مليون شيقل لموردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، والقسم الأكبر منها للمستشفيات الخاصة وشركات الأدوية، و450 مليون شيقل لسداد أقساط قروض مستحقة للبنوك.

وقال بشارة إن الحكومة اضطرت للعمل خلال الأشهر الستة الماضية بـ30% فقط من دخلها، حيث تشكل المقاصة حوالي 60% إضافة إلى تراجع الجباية المحلية بنسبة 10%.

وأضاف "من دون تحويل عائدات المقاصة، كنا سنواجه عجزاً بمقدار مليار و560 مليون دولار هذا العام، وبعد تسلمها (وهو ما حدث اليوم)، سيتقلص العجز إلى حوالي 850 مليون دولار".

وتابع: خلال فترة الأزمة، كان جل دخلنا 200-220 مليون شيقل شهرياً فقط، إضافة الى مساعدات خارجية بنحو 35 مليون دولار شهرياً (حوالي 100 مليون شيقل)، كنا نضحها في السوق لتوفير الحد الأدنى من السيولة".

وأردف: "معادلة صرف الرواتب خلال الأشهر الماضية (50% بحد أدنى 1750 شيقلا) كانت تعني صرف 62% من إجمالي فاتورة الرواتب وقيمتها حوالي 550 مليون شيقل شهرياً، ما اضطرنا للاقتراض من البنوك بمعدل 100-120 مليون دولار شهرياً"، مشيراً إلى أن الحكومة دخلت أزمة المقاصة الأخيرة برصيد اقتراض بنكي بحوالي 1.5 مليار دولار، ارتفع إلى 2.2 مليار دولار حالياً.

وأعرب بشارة عن أمله بدخول العام 2021 بموازنة أساسية "تحقق تطلعات وأهداف الحكومة، وأبرزها: دعم القدس، وغزة، ودفع قطاعات الزراعة والتكنولوجيا والسياحة، وبرامج التشغيل، وتعزيز التدريب المهني والتقني".

وقال "الدرس الأهم المستفاد (من أزمتي المقاصة في 2019 و2020) انه يجب ايجاد حل لبروتوكول باريس" الناظم للعلاقة بيننا وبين إسرائيل، وهذا ما تم التركيز عليه في اجتماع المانحين (لجنة تنسيق المساعدات الدولية) أمس الأربعاء".